الاسرائيلي لهذا القرار فمن المؤكد ان وزراء الحكومة الاسرائيلية جميعا يقولون بعودة الضفة الغربية الى الحكم الاردني ، في اية تسوية سياسية قادمة مع بعض التعديلات ، غير ان هذا التصور الاسرائيلي هذا لمستقبل العلاقة بين الضفتين يظل قاصرا ، فلقد غدت العقدة الفلسطينية من خلال القصور الاسرائيلي ، أكثر تعقيدا من أي وقت مضى ، ليس بفعل بروز دور المقاومة الفلسطينية بقوة فحسب ، وانما لخضوع مليون ونصف المليون فلسطيني تقريبا تحت الحكم العسكري الاسرائيلي ، الامر الذي يهدد « نقاء » الدولة العنصرية اليهودية ومن هنا بدأت عملية البحث عن « قيادة فلسطينية » بالشروط والمواصفات التي تستطيع معها اسرائيل الوصول الى اتفاقية صلح نهائية . فمن خلال فحص كافة القوى السياسية في الضفة الغربية ومراقبة ردود فعلها تجاه الاحتلال ، وجدت اسرائيل ان الجماعة السياسية التي تشمل اعضاء المؤسسة الاردنية السابقة كالوزراء والسفراء السابقين واعضاء البرلمان والموظفين الكبار ورؤساء البلديات الكبيرة ، وكافة من تتصل مصالحهم المادية والسياسية بالحكومة الاردنية في عمان ، قد التزموا الصمت تجاه الاحتلال الاسرائيلي قائلين « ليس عندنا ما نقوله . ان حكومتنا في عمان اذهبوا وتفاوضوا معها » . اما الجماعة الثانية التي تشمل الاحزاب السياسية فقد عملت على تنظيم حركة عصيان مدني في البداية ومن ثم أخذت تجند الشباب في المنظمات الفدائية التي تنتمي الى احزابها . واما المجموعة الثالثة التي تشمل خريجي الجامعات والمثقفين غير الملتزمين الذين لم يسبق لهم ان مارسوا نقدا علنيا للنظام الاردني فقد وجدوا انفسهم قادرين على انتقاد النظام الاردني بعد الاحتلال وقادرين على التعبير عن آرائهم السياسية طالما كان الامر يقتصر على ابداء الرأي فقط دون الالتزام بموقف عملي .

هذا وقد حرصت الحكومة الاردنية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ على التمسك نظريا بحقها في السيادة على الضفة الغربية ، الامر الذي يمكنها فيما بعد من حق التمثيل ومن ثم التفاوض باسم الشعب الفلسطيني الذي تسكن غالبيته العظمى ضمن اطار « السيادة الاردنية » . انطلاقا من هذا التصور قامت الحكومة الاردنية بترميم الجسور المنسوفة على نهر الاردن من الجانب الشرقي وفعلت اسرائيل ذلك من الجانب الاخر ، ولم تكن سياسة النظام الاردني تجاه الضفة الغربية على الاقل ، تتعارض مع سياسات اسرائيل الراهنة فيها بشكل تصادمي اذ يعتبر موشيه دايان ان الاردن في النهاية هو المحاور في اية مفاوضات من اجل السلام « مع الاردن نحاربنا ومعه سنعقد صلحا . والعاجز عن الحرب عاجز عن عقد معاهدة الصلح» . ويصل الاستاذ عيسى عبد الحميد الى النتيجة التالية :

ان محاولات النظام الاردني لاستعادة وتكريس نفوذه في الضفة الغربية التي بدأت قبل نهاية عام ١٩٦٧ كانت بهدف تقوية مركزه التفاوضي مع اسرائيل اولا ، ولمواجهة الانفصاليين الفلسطينيين من دعاة الدولة الفلسطينية ثانيا ولقطع الطريق على حركة المقاومة التي بدأت نشاطها على نطاق واسع منذ ذلك التاريخ ثالثا .

لقد وضع النهوض الجماهيري الواسع الملتف حول اهداف وشعارات حركة المقاومة الفلسطينية، النظام الاردني وجها لوجه امام الحقائق الجديدة في الواقع الفلسطيني : ١ — تصاعد المقاومة ضد الاحتلال في الضفة الغربية وسائر المناطق العربية المحتلة ، واكتسابها الدعم والتأييد الشعبيين في هذه المناطق . ٢ — ازدياد الثقل العسكري والسياسي للمقاومة في الاردن واكتسابها شرعية التحرك والتواجد العلني بين مختلف التجمعات الفلسطينية في الضفة الشرقية . ٣ — اجماع شعبي عربي على حيوية الدور الفلسطيني ممثلا بحركة المقاومة في معسكر الثورة العربية .

كرست هذه الحقائق عبر الفترة الممتدة من ربيع عام ١٩٦٨ وحتى صيف عام ١٩٧١ حقيقة سياسية هامة في الاردن وهي وجود طرف فلسطيني قادر على ان ينتزع من النظام الاردني حق التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني الواقع في اطار « السيادة الاردنية » . وقد جاء اعتراف النظام للمقاومة بهذا الحق الشرعي بتوقيعه على اتفاقية وبروتوكول عمان في ١٣/١٠/١٩٧٠ ، والتي جاء فيها أن « الشعب الفلسطيني وحده متمثلا في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره » .

لقد كانت الاجراءات الاسرائيلية الضاغطة على